الشواهد الحديثية في المباحث الكاملية شرح المقدمة الجُزُولية لعلم الدين اللُّورقي(ت٦٦١هـ)

الباحثة/ شيمة بنت قاسم شعيري
باحثة دكتوراه، قسم اللغويات، كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى جمع الأحاديث النبوية التي استشهد بها علم الدين اللُّورقي الأندلسي (ت٦٦١هـ) في كتاب المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، وتوضيح مواضعها في الكتاب، مع بيان موقفه من الاستشهاد بالحديث، فالحديث النبوي الشريف يعد المصدر الثاني من مصادر النحو العربي، كما بين البحث اتجاهات النحاة ووجهات نظرهم المختلفة حول مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين تتبعهما خاتمة، تضمنت المقدمة التعريف بموضوع البحث، وأهدافه وأهميته، وعدد من الدراسات السابقة التي تناولت القضية. وجاء المبحث الأول عن الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة، وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول: تعريف الحديث لغة واصطلاحا، والمطلب الثاني: مكانة الحديث النبوي الشريف، والمطلب الثالث: الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة، أما المبحث الثاني: فكان الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند علم الدين اللورقي، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: للتعريف باللورقي، والمطلب الثاني: الشواهد الحديثية في الكتاب، وكانت مقسمة إلى قسمين: الأول: الأحاديث التي نسبها اللورقي إلى الرسول- صلى الله عليه وسلم- صراحة، أو بقول "وفي الحديث"، وفيه أربعة عشر حديثا، والثاني: الأحاديث التي لم ينسبها اللورقي إلى الرسول-صلى الله عليه وسلم-، والمطلب الثالث: موقف اللورقي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ثم الخاتمة، وفيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، ثم أتبعت ذلك بقائمة المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

كلمات مفتاحية:

الخلاف النحوي، شواهد، حديث، اللورقي، المقدمة الجزولية.

Hadith evidences in the mabahith, explanation of the introduction to Aljzouli To Alam Al-Warqi Religion (D.٦٦١ AH)

Summary of the Research:

The research aims to lightning on Alam Al din Al-Lawarqi Al- Andalusi (٦٦١AH) in integrative detective book, he discuss Al-juzulia introduction citing the noble Prophet's Hadith.

It is the second source of Arabic grammar sources, and the research clarified grammarians different attitudes and views about citing the noble Prophet's Hadith. The research divided into an introduction, preface and six demands. The introduction included the research problem, its importance, its objectives and a number of previous studies that dealt with the issue. As for the first requirement, it defines the Hadith linguistically and idiomatically, then I spoke about the status of the noble Prophetic Hadith as a second requirement. The third demand came about citing the noble Hadith, while the fourth requirement for identifying Alam Al din Al-lawarqi and his attitude from citing the noble Prophet's Hadith , and indicated the fifth requirement indicated to his protest of the noble Hadith. As for the sixth requirement, it is an applied study of evidence of hadith in the book, and it was divided into two parts, the first is the Hadiths that were explicity attributed to the Messenger, may God bless him and grant him salvation or by saying "and in Hadith" and it contains fourteen Hadiths. The second, the hadiths that Al-Lawarqi did not ascribe to the Messenger, may God bless him and grant him salvation. The conclusion includes the most prominent finding and recommendations that I reached, then I followed that up with the list of sources, references and index of topics.

المقدمة:

فهذا بحث عن موقف علم الدين اللُّورقي (ت ٦٦١هـ) من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهو من نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري، وهو القرن الذي بدأ فيه الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بشكل ظاهر – كما سيأتي بيان ذلك–، ويعد من النحاة المغمورين الذين لم تدرس مصنفاتهم، ولم تحظ بالعناية الجادة إلا قليلا. ويعمد النحويون في الاستشهاد عموما إلى الاستدلال بشواهد القرآن الكريم وفصيح كلام العرب من شعر ونثر، ويقل اعتمادهم على شواهد الحديث النبوي الشريف، بل ينعدم عند بعضهم، ولهؤلاء حججهم التي يؤيدون بها ما ذهبوا إليه.

وتتمثل **مشكلة البحث** في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. كم عدد الأحاديث التي استشهد بها اللورقي في هذا الكتاب؟

٢. ما المواضع التي احتج اللورقي عليها بالحديث؟

٣. ما موقف علم الدين اللورقي من الاستشهاد بالحديث؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى حصر عدد الأحاديث النبوية التي احتج بها اللورقي في هذا الكتاب، وبيان رأي اللورقي في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وإبراز جهوده النحوية من خلال كتابه المباحث الكاملية.

الدراسات السابقة:

لاشك أن قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي قد حظيت باهتمام النحاة والباحثين في علوم اللغة العربية، إلا أنني لم أقف على دراسة لشواهد الحديث في كتاب المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية لعلم الدين اللورقي، ومن الدراسات السابقة التي اهتمت بالكتاب، مايأتي:

١. المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، المؤلف: علم الدين اللورقي، تحقيق ودراسة: شعبان عبدالوهاب محمد، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٢. آراء الكوفيين في المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي المتوفى سنة (٦٦١هـ) جمعا ودراسة، للباحث: السيد حسن حامد عبدالحميد البهوتي، إشراف: فاروق محمود إبراهيم بدير، أطروحة دكتوراه، جامعة الأزهر،٢٠١٦م.

٣. تعقبات اللورقي في شرحه الجزولية على ماتنها، محمد بهاء ككو، ود.سمير معلوف، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٨، العدد ٥٢، عام ٢٠١٦م، ورقة بحثية.

٤. تعقبات اللورقي للنحاة في كتابه المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية دراسة وصفية تحليلية، للباحثة: شيمة قاسم شعيري، إشراف: أ.د. يحيى بن محمد بن علي الحكمي، رسالة ماجستير، جامعة جازان، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

أما الدراسات التي تناولت قضية الاستشهاد بالحديث النبوي فهي كثيرة، ومنها – على سبيل المثال لا الحصر–:

١. **(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)**، لخديجة الحديثي، وجاء في أربعة فصول، تحدثت في الفصل الأول عن مذاهب الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف وأول من تنبه إلى ذلك من الباحثين، والآراء التي ظهرت من هذا الاحتجاج، ثم تحدثت في الفصل الثاني عن نحاة ما قبل الاحتجاج، ثم جعلت الفصل الثالث للنحاة المحتجون، وعرضت في الفصل الرابع والأخير خلاصة موقف النحاة والباحثين القدماء والمتأخرين الذين ذُكروا في الفصول السابقة، كما وضحتْ موقف المحدَثين من الاستشهاد بالحديث، وبينت ما قرره مجمع اللغة العربية في ذلك.

٢. **(السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو العربي)**، لمحمود فجال، وذكر فيه شبهاتٍ حول الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو واللغة، متمثلة في نصوص لباحثين مدققين، أوردوها في كتبهم على سبيل حكاية دعاوى مَن منع الاحتجاج بالحديث، ثم يرد على هذه الشبهات ردا مفصلا، خلص منه إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي في مسائل النحو؛ لأن من رَوَوْا الحديث ونقلوه شهود مؤتمنون، حافظوا على ألفاظ النبي –صلى الله عليه وسلم– وحرصوا حرصا شديدا على نقلها كما قالها، وخافوا من التغيير والتبديل فيها، إضافة إلى عنايتهم بنقد الأسانيد ومعرفة المتون، بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد، فخلفوا لنا ثروة هائلة ضخمة، ما علينا إلا أن ندرسها وننهل من معينها.

٣. **(الحديث النبوي في النحو العربي)**، لمحمود فجّال، وفيه جمع مؤلفه الأحاديث المستشهد بها في الألفية، ثم درسها وفق مسائل النحو المستشهد عليها بالأحاديث، وقد أسهب في فصول الكتاب الأولى حول قضية الاستشهاد بالحديث.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت شواهد الحديث عند النحاة، ما يأتي:

١. **الشواهد النحوية من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد اناظر الجيش إلى نهاية باب التمييز**، للباحثة: عائشة عبد الله االصعب، إشراف: أ.د. سعد بن حمدان الغامدي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٥هـ - ١٤٣٦هـ.

٢. **الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند ابن عنقاء(ت ١٠٥٣هـ) في كتابه غرر الدرر الوسيطية**، للباحث: بكر عبد صالح عباس الصميدعي، إشراف: أ.د.محمد جاسم معروف الهيتي، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد ١٧، عام ٢٠١٥م.

منهج البحث: يقوم هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة شواهد الحديث النبوي التي احتج بها اللورقي في كتابه المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، واقتضى المنهج حصر المواضع التي استشهد فيها علم الدين اللورقي بالحديث النبوي، والإشارة إليها باقتضاب؛ لما تستدعيه طبيعة هذا البحث من الاختصار، ثم بيان موقف اللورقي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، مع مراعاة ترتيب الأحاديث وَفْق الأبواب النحوية في الكتاب. **وقد** انتظم هذا البحث في مقدمة، ومبحثين، تتبعهما خاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة، وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** تعريف الحديث لغة واصطلاحا.
- **المطلب الثاني:** مكانة الحديث النبوي الشريف.
- **المطلب الثالث:** الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللورقي، وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** التعريف بعلم الدين اللورقي.
- **المطلب الثاني:** الشواهد الحديثية في كتاب المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي، مقسمة إلى قسمين:
- **الأول:** الأحاديث التي نسبها اللورقي إلى الرسول- صلى الله عليه وسلم- صراحة، أو بقول " وفي الحديث"، وفيه أربعة عشر حديثا.
- **الثاني:** الأحاديث التي لم ينسبها اللورقي إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم - وفيه حديثان.
- **المطلب الثالث:** موقف اللورقي من الاستشهاد بالحديث.

الخاتمة.

هذا وأسأل الله أن يكون ما قدمته خالصا لوجه الكريم، وأن يجعله علما نافعا لـــي وللمسلمين والعرب عامة، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة.

المطلب الأول: تعريف الحديث لغة واصطلاحا:

الحديث لغة: الحديث: الجديد من الأشياء[1]. والحديث النقيض من القديم[2]. والخبر يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس، وحِدثان، وحُدثان[3]. وقيل: إن واحد الأحاديث أحدوثة، ثم جعلوه جمعا للحديث[4].

اصطلاحا: عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدّث به عنه –صلى الله عليه وسلم– بعد النبوة من قوله وفعله وإقراره، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة[5].

والرسول –صلى الله عليه وسلم–سمى بنفسه قولَه حديثا، وكاد بهذه التسمية يميز ما أضيف إليه عما عداه، فكأنه وضع الأصول لما اصطلحوا فيما بعد على تسميته بالحديث، فعن أبي هريرة أنه قال: قيل يا رسول الله: مَن أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال: لا إله إلا الله خالصا من قلبه أو نفسه"[6].

المطلب الثاني: مكانة الحديث النبوي الشريف:

يحتل الحديث النبوي مكانة سامية في الدين الإسلامي، فهو الأصل الثاني من أصول الدين بعد كلام الله عز وجل، وبدأت العناية به في عصر الرسول –صلى الله عليه وسلم–، حيث حرص الصحابة على روايته رواية شفوية، وذلك أن الحديث لم يدون في عصر الرسول –صلى الله عليه وسلم –؛ لانشغال المسلمين بالقرآن، ولاتباعهم نهج الرسول –صلى الله عليه وسلم– في نهيهم عن كتابة الحديث، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه– قال: خرج علينا رسول الله ونحن نكتب الحديث، فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ فقلنا: أحاديث نسمعها منك، فقال: كتاب غير كتاب الله!، أتدرون ما ضل الأمم قبلكم إلا بما كتبوا من الكتب مع كتاب الله. قلنا: أنحدث عنك يا رسول الله؟ قال: حدثوا عني ولا

---

[1] كتاب العين المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، ١٧٧/٣.

[2] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، ٢٧٨/١.

[3] المحكم والمحيط الأعظم المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، ٢٥٣/٣. والقاموس المحيط المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، ١٦٧.

[4] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٢٧٨/١.

[5] الآحاد والمثاني ، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

[6] فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث: ٢٣٦/١، الحديث: ٩٩.

حرج، ومن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[1]. إلى غير ذلك من الأحاديث التي تحث على الرواية الشفوية و تنهى عن الكتابة.

ولما كان الأساس في الحديث النبوي الشريف هو الرواية الشفوية، لم يدون الحديث إلا متأخرا، فقد أخذه من اهتم بجمع الحديث وتدوينه من حفاظ الحديث ورواته، وأول من دوّن الحديث أبي بكر بن حزم (ت ١٢٠هـ)، وابن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، بأمر من عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين والتصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد[2].

المطلب الثالث: الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة:

المنهج الحق أن يتقدم الحديث النبوي سائر كلام العرب، من نثر وشعر، في باب الاحتجاج في اللغة والنحو؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد «القرآن الكريم» بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرا، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظا، ولا أقوم معنى منه، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي؛ لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية[3].

والنحويون الأوائل سكتوا عن الاستدلال بالحديث ولم يبّنوا عن موقفهم من الاحتجاج به، فلم يصل إلينا أي خبر منهم أو تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه، أيصح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح؟ وإن صح فما شروط الحديث المحتج به؟ وإن لم يصح فما سبب عدم تجويزهم الاحتجاج به؟ كما لم نكن ندري ما سبب سكوتهم عنه وعن توضيح موقفهم من الاحتجاج به. ولِمَ لم يصرح بعض الذين احتجوا به من الأوائل بأن هذا المحتج به من الحديث النبوي؟[4].

وهذا لا يعني أن النحاة المتقدمين لم يذكروا الحديث الشريف مطلقا، فقد حوت كتبهم أحاديث قليلة، لكنهم لم يذكروها بقصد الاستشهاد بها على القاعدة النحوية، فقد كان منهم من يذكرها للاستئناس أو تقوية شاهد آخر، وقد لا يرفعونها إلى الرسول–صلى الله عليه

[1] مسند الإمام أحمد، كتاب القرآن والسنة والعلم: ٤٦/٢٢، الحديث: ١١٠٨. شرح أحمد شاكر.

[2] فتح الباري ١: ٢٠٨، جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عندالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، المحقق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، ١: ٧٦.

[3] الحديث النبوي في النحو العربي، المؤلف: محمود فجال، الطبعة الثانية، الناشر: أضواء السلف، ١٤٠٢هـ، ص٤٦.

[4] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، المؤلف: د. خديجة الحديثي، الناشر: دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م، ص١٦.

وسلم–، فيوردون الحديث وكأنه صادر عن العرب الذين يُحتج بكلامهم[1]، ومنهم من استشهد به في مسائل لغوية و نحوية وصرفية.

وبقي النحاة صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث حتى جاء أبو الحسن ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ)، فكان أول من أشار إلى احتجاج النحويين بالحديث، وأول من نبه على أن النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون بالحديث؛ لأنه مروي بالمعنى[2]، قال السيوطي:" وقال أبو الحسن بن الضائع في "شرح الجمل": " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره– الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث"[3].

لكن ابن الضائع لم يفصل في هذا تفصيلا واضحا، وإنما وجد رأيه صدًى عند تلميذه أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، الذي أتى بعد ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وقد كان ابن مالك يكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي والاعتماد عليه في استنباط القواعد، فتعقبه أبو حيان في كتبه التي صنفها شرحا لكتب ابن مالك، مثل: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب[4].

ونتيجة لما قاله ابن الضائع و أبو حيان انقسم النحاة المتأخرون إلى ثلاثة مذاهب، هي[5]:

أولا: المانعون مطلقا، ويمثل ابن الضائع الذي كان يرى أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقا، وذلك بسبب جواز نقله بالمعنى، وأن أول من احتج به وأكثر من ذلك، هو ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وأبو حيان الذي نسب عدم الاحتجاج بالحديث أو السكوت عن الاحتجاج به إلى النحاة الأوائل حتى زمن ابن مالك؛ وذلك بسبب الرواية بالمعنى، ولوقوع اللحن كثيرا فيما يروى من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو.

ثانيا: المجوزون مطلقا: وعلى رأسهم ابن مالك، وابن خروف (ت٦٠٩هـ)، ورضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٨هـ)، إذ زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، وغيرهم[6].

---

[1] ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر عند سيبويه، المؤلف: أد. محمود بن يوسف فجال، الناشر: المؤلف، الرياض –المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م،

[2] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص١٦.

[3] الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطيه، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٦م، ص٥٤.

[4] موقف النحاة، ص ١٧.

[5] السابق ، ص٢٠ –

[6] ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص١١٩–١٢٥، وفي أصول النحو، المؤلف: سعيد الأفغاني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٥٠، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، المؤلف: د. محمود فجال، الناشر: أضواء السلف، ص٤٧.

ثالثا: المتوسطون: فقد وقف هؤلاء موقفا وسطا بين المانعين مطلقا والمجوزين مطلقا، وكان المتحدث بلسانهم الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، فعارض المانعين بقوله:" وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب، وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة"[١]. ومعارضته المجوزين تتضح بما قاله عن ابن مالك: "وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا... والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهذا قول ضعيف"[٢]. ومن خلال موقفه من الفريقين وصل إلى موقف وسط، قسم فيه الحديث إلى قسمين[٣]: الأول: ما اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه. والثاني: ما اعتنى ناقلة بلفظه، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ككتابه إلى همدان. وعليه فقد منع الشاطبي الاستشهاد بالقسم الأول، وأجاز الاستشهاد بالقسم الثاني.

أما المعاصرون من النحاة، فقد اعتمدوا في منهجهم على ما قاله الشاطبي، وجعلوه الأساس الذي يسيرون عليه، ومنهم السيد محمد الخضر حسين(ت١٣٧٧هـ)، إذ يقول:" من الأحاديث ما لاينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة العربية"، وهي ستة:

– أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته –عليه السلام– ومنه قوله: "حمي الوطيس"... إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على جوامع الكلم.

– ثانيها: ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعى بها في أوقات خاصة.

– ثالثها: ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة رواية الحديث بلفظه.

– رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

– خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريح، والشافعي.

– سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وعلي ابن المديني.

---

[١] موقف النحاة ، ص٢٥.
[٢] السابق، ص٢٦.
[٣] السابق، ص٢٦.

ومن هذه الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب المتأخرين، فلا يحتج بهذا النوع في الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعا، أم متصلا[1].

ثم قرر مجمع اللغة العربية أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها. ويحتج بالأحاديث المدونة في الكتب الآنفة الذكر، على الوجه الآتي:

١. الأحاديث المتواترة المشهورة.
٢. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
٣. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
٤. كتب النبي –صلى الله عليه وسلم–.
٥. الأحاديث المروية لبيان أنه – صلى الله عليه وسلم – كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
٦. الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.
٧. الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة وابن سيرين.
٨. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة[2].

[1] موقف النحاة، ص٤١٤– ٤١٥.

[2] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤– ١٩٨٤م، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٥.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللورقي.

المطلب الأول: التعريف بعلم الدين اللورقي :

اسمه ومولده: هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الشيخ علم الدين أبو محمد اللُّورقي الأندلسي المرسي الشافعي الإمام العالم المقرئ النحوي الأصولي ولد سنة ٥٧٥هـ، ونسبته إلى لُورَقَة بمُرسِيَة بالأندلس[١].

قرأ القرآن على عدد من شيوخ الأندلس كأبي عبدالله محمد بن سعيد بن محمد المرادي المرسي، وأبي الحسن علي بن يوسف الداني، وأبي العباس أحمد بن علي الغافقي، وقرأ النحو على أبي الحسن علي بن الشريك المذكور وابن نوح المذكور[٢].

قدم إلى مصر سنة إحدى وستمائة من هجرة المصطفى –صلى الله عليه وسلم–، وقرأ بها القرآن على الشيخ أبي الجود غياث بن فارس بن مكي اللخمي، ثم رحل إلى دمشق سنة ٦٠٣هـ فقرأ على الكندي القرآن كله، وكتاب سيبويه، وكثيرا من كتب الأدب، وسمع منه أكثر سماعاته كتاريخ الخطيب والحجة وأدب الكاتب وغير ذلك، ثم رحل إلى بغداد فسمع من ابن الأخضر وقصد الرحلة إلى فخر الدين الرازي، ليأخذ عنه الكلام، وأخذ العربية عن أبي البقاء العكبري، وظلت السنة التي فارق فيها دمشق إلى بغداد وكذلك المدة التي قضاها في بغداد مجهولة حتى عاد إلى دمشق سنة٦٦١هـ، حيث توفي ودفن بمقابر باب توما بدمشق في اليوم السابع من شهر رجب سنة ٦٦١هـ ، وله ست وثمانون سنة[٣].

شيوخه: المراد المرسي أبوعبد الله المرادي محمد بن سعيد المرسي (ت٦٠٦هـ)[٤]، و أبو موسى الجزولي (ت٦٠٧هـ)، و محمد أيوب (ت٦٠٨هـ)[٥]، ومحمد بن عون الله

---

[١] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٣٧٥/٢، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين أحمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت– لبنان، ط١ ١٩٩٧م، ٣٣٦/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن محمد علي الجزري الدمشقي الشافعي، تحقيق: ج برجستراسر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ١٥/٢–١٦، والأعلام، خير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، لبنان – بيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م، ١٧٢/٥.

[٢] ينظر: معجم البلدان، ياقوت عبدالله الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت– لبنان، ١٣٩٧هـ/ ١٩٩٣م، ٢٣٤/٦–٢٣٥.

[٣] ينظر: بغية الوعاة ٣٧٥/٢، ومعجم الأدباء، ياقوت بن عبدالله الحموي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م، ٢٣٤/١٦–٢٣٥، ونفح الطيب ٢٥٦/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ٣٠٧/٥، والوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠م، ص٣٢٢، وغاية النهاية ١٥/١–١٦، والأعلام ١٧٢/٥، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١٦/٤، ومقدمة المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، علم الدين اللورقي، أطروحة دكتوراه، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص١٠–١٢

[٤] ينظر: شذرات الذهب ٦٧/٥.

[٥] بغية الوعاة ٨٥/١.

الأندلسي (ت٦٠٩هـ)[١]، وأبوالحسن بن الشريك (ت٦١٩هـ)[٢]، وابن الأخضر (ت٦١١هـ)[٣]، والتاج الكندي (ت ٦١٣هـ)[٤]، وأبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)[٥]، وابن با سويد (ت٦٣٢هـ)[٦]، وغياث بن فارس بن مكي (ت٦٥٠هـ)[٧].

تلاميذه: محمد بن إسرائيل المعروف بالقصاع (ت٦٧٦هـ)[٨]، ومحمد بن يوسف بن محمد البرزالي (ت٦٩٩هـ)[٩]، وإبراهيم بن فلاح بن محمد الجذامي الاسكندري الدمشقي (ت٧٠٣هـ)[١٠]، والحسين بن سليمان بن فزارة (ت٧١٩هـ)[١١]، وغيرهم .

مؤلفاته[١٢]:

١. شرح المفصل للزمخشري، وأسماه "المحصل في شرح المفصل"، حقق بعضه: عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي، من بداية باب "التحذير" إلى نهاية باب" خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)، لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى ١٤٣١هـ/ ١٤٣٢هـ، تحت إشراف: أ.د. سعد بن حمدان الغامدي..

٢. شرح الشاطبية في علم القراءات وسماه المفيد في علم القصيد، وحققه د/ عبد الحميد الصاعدي في مجلدين، تحت إشراف: أ.د. محمد سيدي محمد الأمين، لنيل الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣. قصيدة ميمية وصف فيها رحلته من الأندلس إلى الشرق، وعددها (٧٨بيتا)، وحققها: د/ الخزرجي في مقدمة المحصل معتمدا على نسخة وحيدة من المكتبة الظاهرية في سوريا.

٤. شرح المقدمة الجزولية في النحو المسمى بالقانون وسماه المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية. وقام بتحقيق الجزء الأول منه: د/ حمدي المقدم، لنيل الدكتوراه من جامعة الأزهر١٣٩٦هـ، بينما حققه د/ شعبان عبد الوهاب محمد كاملا، في جزأين

---

[١] غاية النهاية ٩٠/١.

[٢] بغية الوعاة ٣٥١/١.

[٣] تذكرة الحفاظ، أبوعبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٤هـ، ١٣٨٣/٤.

[٤] بغية الوعاة: ٢٤٩/١-٢٥٠، وإنباه الرواة ١٠/٢.

[٥] ينظر: بغية الوعاة ٢٨١/١، وشذرات الذهب ٦٧/٥.

[٦] ينظر: طبقات القراء ٥٦٢/١.

[٧] بغية الوعاة ٣٧١/١، وغاية النهاية ٤/٢.

[٨] غاية النهاية ١٠٠/٢، وبغية الوعاة ٢٥٠/٧.

[٩] طبقات القراء ٢٨٧.

[١٠] غاية النهاية ٢٢/١.

[١١] المرجع السابق ٢٤١/١.

[١٢] ينظر: بغية الوعاة ٣٧٥/٢، ونفح الطيب٣٣٦/٢، وغاية النهاية ١٥/٢-١٦، والأعلام ١٧٢/٥.

تحت إشراف: أ.د. محمد بدوي المختون، من جامعة القاهرة ١٣٩٨هـ، وهي النسخة المعتمدة في الدراسة.

المطلب الثاني: الشواهد الحديثية في كتاب المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي:

سأعرض فيها الشواهد على قسمين، الأول: ما نسبها اللورقي صراحة إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم– بقوله: ومنه قوله عليه السلام"، أو " وفي الحديث". والثاني: ما لم ينسبه إلى الرسول–صلى الله عليه وسلم– وصدّرها بقول:" ومنه"، أو "ومنه قولهم".

– القسم الأول: الأحاديث التي نسبها اللورقي إلى الرسول–صلى الله عليه وسلم– صراحة، أو بقول " وفي الحديث":

الأول: ما استشهد به على مسألة دخول لام الأمر على فعل المتكلم المخاطِب، إذ يقول:" أصل الأمر أن يكون باللام... لكنها تحذف تخفيفا بشرطين: أحدهما: أن يكون الفعل مبنيا للفاعل. الثاني: أن يكون المأمور مخاطبا...وأمر الإنسان لنفسه –أيضا– قليل، ومنه قوله –عليه السلام–:" قوموا فلأصلّ بكم"[١]، على معنى: إلزام نفسه بذلك"[٢].

الثاني والثالث: استشهد لمذهب الكوفيين عندما أورد رأيهم في أن الأصل في فعل الأمر أنه معرب مجزوم بتقدير اللام، قال:" وهذا الذي غر الكوفيين حتى زعموا أنه معرب مجزوم بتقدير اللام، قالوا: وذلك أن الأصل في اِفعل لِتفعل[٣]، وفي الحديث: "لتزره ولو بشوكة"[٤]، وفي آخر "لِتقوموا إلى مصافكم"[٥]".

الرابع: استشهد على امتناع جمع الصفة التي على وزن أفعل فعلاء بفعلاوات، وقال:" وامتنع في فعلاء أفعل فعلاوات؛ لامتناع الجمع بالواو والنون في مذكره، وقيل لأنهما غير جاريين على الفعل ولا مُشْبِهان للجاري عليه، وأما قوله –عليه السلام–: "ليس في الخضراوات صدقة"[٦]، فإنه لم ينظر فيه إلى الصفة بل إلى الموصوف وهي

---

[١] أخرجه «البخاري» في (كتاب الصلاة ــ باب الصلاة على الحصير) ١ : ٨٦ ، الحديث رقم: ٣٨٠، وتمامه : «روى البخاري بسنده عن أنس بن مالك أنّ جدّته مليكة دعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لطعام صنعته له، فأكل منه، ثم قال: "قوموا فلأصلّ لكم" ، قال أنس : فقمت إلى حصير لنا قد اسودّ من طول ما لبس، فنضحته بماء، فقام رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وصففت واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ركعتين ثم انصرف».

[٢] المباحث الكاملية، ١٧١/١.

[٣] المباحث الكاملية ١٧٧/١.

[٤] مسند الشافعي ترتيب السندي، كتاب الصلاة، الباب الثالث في شروط الصلاة، ٦٣/١، الحديث رقم: ١٨٧.

[٥] تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، لجمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي(المتوفى ٧٦٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ٢/ ١٢٧، الحديث رقم: ٥٩٦، وقال عنه: غريب.

[٦] فتح الباري، الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ٣٤٩/٣، (قوله: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) الحديث: ١٤٨٣. وقال الترمذي في سننه ٢١/٣، الحديث رقم: ٦٣٨ :" إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلاً".

البقول، أو لأنها لما بم يذكر معها الموصوف صارت كالصفات الغالبة الجارية مجرى الأسماء كالأبطح، والأجرع"[1].

الخامس: استشهد على إبدال لام المعرفة ميما، فقال:" وقوله في الأخرى: معناه، يريد به الميم في لغة من يرى التعريف بها، ومنه الحديث[2]:" لَيسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ "[3]".

السادس: ما استشهد به على أن اتصال ضمير الخبر بكان مثل اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي، فقال:" ومثال اتصاله بكان ما جاء في الحديث النبوي أنه –عليه السلام– رأى شخصا على بُعد، فقال[4]:" كُنْ أبا خَيْثَمَة فكانَه"[5].

السابع: ما استشهد به على أن الإضافة من مسوغات الابتداء بالنكرة، فقال:" جملة الشروط التي تصحح الابتداء بالنكرة عشرة... وأما الثامن فهو الإضافة، كقوله–عليه السلام–[6]:" خمسُ صلواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ على العِبادِ"[7]".

الثامن : استشهد على الجملة الواقعة خبرا وهي نفس المبتدأ معنى لا تحتاج إلى رابط، "نحو كلامي أو قولي زيدٌ منطلق، ومنه قوله –عليه السلام–[8]: "أفضل ما قلته أنا والنبيّون من قبلي لا إله إلا الله"[9]".

التاسع والعاشر: استشهد على استعمال حتى العاطفة لمطلق الجمع، فقال:" أن ما بعدها داخل فيما قبلها[10]، كقوله – عليه السلام– :"كُلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حَتّى العَجْزِ والكَيْسِ"[11]، وفي حديث الكسوف: "حَتى الجنةِ والنارِ"[12].

الحادي عشر: استشهد على أن اسم التفضيل إذا أضيف إلى معرفة تجوز فيه المطابقة وعدمها، قال:" وقد جاء الوجهان في قوله –عليه السلام–:" ألا أخبركم بأحبكم

---

[1] المباحث الكاملية ٢٣٤/١.

[2] المباحث الكاملية ١/ ٢٩٦.

[3] المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، صححت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند عام النشر: ١٤٠٠ هـ، من كتاب اختلاف الحديث وترك المعاد منها، ص١٥٧.

[4] المباحث الكاملية ٣٠٩/١.

[5] فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المقدمة أبواب صفة الصلاة باب التكبير وافتتاح الصلاة، ٢٧٢/١.

[6] المباحث الكاملية ٤٦٢/١.

[7] لشَّافِي فيْ شرْحِ مُسْنَدِ الشَّافِعي، لابْنِ الأثِيرْ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان – أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبَةَ الرُّشْدِ، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، كتاب الصلاة القسم الأول: في الفرائض وأحكامها الباب الأول في صلاة المنفرد وأحكامها الفصل الأول في فرض الصلاة وكيفيتها، ٣٤٧/١.

[8] المباحث الكاملية، ٤٦٧/١.

[9] المسالك في شرح مُوطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القرضاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، [الصلاة] كتاب الصلاة الأول ما جاء في النداء للصلاة ما جاء في أم القرآن، ٣٧٠/٢.

[10] المباحث الكاملية ٢/ ٢٤.

[11] المسالك في شرح مُوطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القرضاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م، كتاب الجامع باب النهي عن القول بالقدر، ٢٣٠/٧.

[12] مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، مسند النساء حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، ٤٩٤/٤٤.

إلي وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقا، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجلسا يوم القيامة؟ أسوؤكم أخلاقا"[1]، فأبغضكم مني في معنى بغيضكم لا يراد به التفضيل، وأحبكم من باب المفاضلة، فالأول يجوز توحيده في مقام التثنية والجمع وألا ينون، والثاني يجرى مجرى الأسماء فلا يجوز على الأول، أن يقال: زيد أفضل إخوته؛ لأن من شرطه أن يضاف إلى شيء هو بعضه، وبإضافة الأخوة إلى ضميره خرج منهم فلم تجز الإضافة إليهم وعلى الوجه الثاني لا يمتنع"[2].

الثاني عشر: استشهد على صرف الاسم إذا جاء على وزن الفعل، يقول:" ...فإنه قد جاء مصروفا في الحديث في قوله –عليه السلام– [3]:" وعن قيلٍ وقال"[4]".

الثالث عشر: استشهد على أن أسماء الأفعال لا يغرى بها الغائب، فقال:" ومن أحكامها بها الغائب، وقد شذ قولهم: عليه رجلا ليسني، وفي الحديث، فعليه بالصوم فإنه له وجاء"[5]، ولو رفع ما بعدها خرجت عن هذا الباب"[6].

الرابع عشر: قال في معنى (عذيرك): "قالت العرب: من يعذرني من فلان؟ أي: من يعذرني في احتمالي إياه، أو من يذكر لي عذره فيما يأتيه، من يعذرني في احتمالي إياه، أو من يذكر لي عذره فيما يأتيه، وفي الحديث استعذر رسول[7] الله –صلى الله عليه وسلم– من عبد الله بن أبي سلول."[8]

وأما استعذر فمعناه: أنه قال من يعذرني فيمن آذاني في أهلي؟ كما بينه في هذا الحديث، ومعنى من يعذرني: من يقوم بعذري إن كافأته على قبيح فعاله ولا يلومني، وقيل معناه: من ينصرني، والعذير: الناصر قولها.

– القسم الثاني: الأحاديث التي لم ينسبها اللورقي إلى الرسول–صلى الله عليه وسلم–:

الأول: ما استشهد به على أن من معاني (ما) الكافة الحصر، قال:" وهي الحاصرة، ومنه[9]: " إنما الولاء لمن أعتق"[10]".

---

[1] موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبا أبو الحسن نور الدين على بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة الناشر: دار الكتب العلمية، ٢ المباحث الكاملية ٢/ ٣٥.

[3] المباحث الكاملية ٢/ ٢٤٢.

[4] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، مسند الكوفيين، حديث المغيرة بن شعبة، ١٢٨/٣٠.

[5] المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، كتاب الصيام ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة، في فضل الصائم، ١٧٠/٤.

[6] المباحث الكاملية ٢/ ٣٠٢.

[7] المباحث الكاملية ٢/ ٤٢٢.

[8] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ، كتاب التوبة ، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ١٠٩/١٧.

[9] المباحث الكاملية ١/ ٢٨٠.

[10] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق،٢/ ١١٤١.

الثاني: استشهد على رفع الاسم الظاهر بأفعل التفضيل، قال:" فجميع هذه الأوصاف غير المحضة إذا كانت للمنعوت جرت عليه، وإن كانت لشيء من سببه غلبوا عليه الاسمية فرفعوا على الابتداء والخبر،... وقالوا: ما رأيت رجلا أبغض إليه الشرُ منه إلى زيد، ولا رجلا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد، وما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجّة"[1]، فأجروا أبغض وأحسن على رجل، وأحب على الأيام ورفعوا بها الظاهر".[2]

المطلب الثالث: موقف اللورقي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

احتج اللورقي بالحديث النبوي الشريف، وأجاز الاستشهاد به، ولا يخفى على قارئ الكتاب قلة شواهده من الحديث النبوي مقارنة بشواهده من القرآن والشعر، وهي ستة عشر حديثا، وقد نسب بعضها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم صراحة، وبعضها الآخر من غير نسبة وإنما سبقها بكلمة "ومنه قولهم"، كما أننا نرى أنه عدّ الحديث أصلا من أصول الاحتجاج؛ فيذكر الحديث ويجعله الشاهد على القاعدة أو الحكم النحوي، ومثال ذلك ما استشهد به على أن الإضافة من مسوغات الابتداء بالنكرة، فقال:" جملة الشروط التي تصحح الابتداء بالنكرة عشرة... وأما الثامن فهو الإضافة، كقوله عليه السلام[3]،: "خمسُ صلواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ على العِبادِ"[4]".

أما الأبواب التي استشهد فيها اللورقي بالحديث فهي تسعة أبواب، وهي على النحو الأتي:

- في باب إعراب الفعل استشهد بثلاثة أحاديث.
- في باب التوابع استشهد بثلاثة أحاديث.
- في باب النكرة والمعرفة استشهد بحديث واحد.
- في باب النواسخ استشهد بحديثين.
- في باب الابتداء استشهد بحديثين.
- في باب التحذير والإغراء استشهد بحديث واحد.

---

[1] اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: ٨٣١ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق، ٣٦٧/٤.

[2] المباحث الكاملية ٢٩٢/١.

[3] المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، المؤلف: علم الدين اللورقي، أطروحة دكتوراه، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ٤٦٢/١.

[4] الشَّافِي فِيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعِي، لابنِ الأثِيْرِ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبَة الرُّشْد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، كتاب الصلاة القسم الأول: في الفرائض وأحكامها الباب الأول في صلاة المنفرد وأحكامها الفصل الأول في فرض الصلاة وكيفيتها، ٣٤٧/١.

- في باب المشتقات استشهد بحديثين.
- في باب أسماء الأفعال استشهد بحديث واحد.
- في باب ما لا ينصرف استشهد بحديث واحد.

خاتمة البحث:

وبعد الانتهاء من هذا البحث – بعون الله– توصلت إلى عدد من النتائج لعل أهمها مايلي:

١. استشهد اللورقي في شرحه بعدد قليل من الأحاديث النبوية؛ إذ بلغت ستة عشر حديثا فقط.
٢. عزى اللورقي أربعة عشر حديثا إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– صراحة بقول: "ومنه قوله عليه السلام"، أو " وفي الحديث".
٣. أورد حديثين من دون نسبة، وجعلها كأنها من كلام العرب المستشهد به.
٤. لم يستشهد اللورقي بالحديث النبوي إلا في تسعة أبواب نحوية فقط.
٥. استشهد اللورقي بالحديث لإثبات القواعد والأحكام النحوية.

التوصيات:

١. توصي الباحثة الدارسين والدارسات المهتمين باللغة العربية وعلومها بدراسة كتاب المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي والاهتمام؛ كونه يشكل مادة علمية خصبة تصلح للدراسة.
٢. كما توصي الباحثة بالقيام ببحث يتتبع آراء اللورقي في كتابه هذا، وموازنتها بما قاله في كتبه الأخرى.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الحديث النبوي.
- الآحاد والمثاني، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر عند سيبويه، المؤلف: أ.د. محمود بن يوسف فجال، الناشر: المؤلف، الرياض –المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، لبنان – بيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطيه، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، لجمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي(المتوفى ٧٦٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- تذكرة الحفاظ، أبوعبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٤هـ.
- جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عندالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، المحقق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الحديث النبوي في النحو العربي، المؤلف: محمود فجال، الطبعة الثانية، الناشر: أضواء السلف، ١٤٠٢هـ.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، المؤلف: د. محمود فجال، الناشر: أضواء السلف، د.ت.

- الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي، لابْنِ الأثِيرْ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان – أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن محمد علي الجزري الدمشقي الشافعي، تحقيق: ج برجستراسر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
- في أصول النحو، المؤلف: سعيد الأفغاني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- القاموس المحيط المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- كتاب العين المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: ٨٣١هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، المؤلف: علم الدين اللورقي، أطروحة دكتوراه، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤- ١٩٨٤م، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.
- المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى:٢٠٤هـ) الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت – لبنان، صححت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند عام النشر: ١٤٠٠ هـ.

- معجم الأدباء، ياقوت بن عبدالله الحموي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م.
- معجم البلدان، ياقوت عبدالله الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت –لبنان، ١٣٩٧هـ/ ١٩٩٣م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبا أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة الناشر: دار الكتب العلمية، د.ت.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، المؤلف: د. خديجة الحديثي، الناشر: دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين أحمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت– لبنان، ط١ ١٩٩٧م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠م.